30
الأنباء الاقتصادية
الاثنين 23 اغسطس 2010

المؤشر السعري
6685,2
بتغير قدره
+3,2

شركة أسمنت تتفاوض لشراء حصة «كفيك» في «الصلبوخ»

شريف حمدي

كشفت مصادر مطلعة عن ان إحدى شركات الأسمنت الكبرى تعتزم شراء حصة الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك) في شركة الصلبوخ التجارية والبالغة نحو 25,4٪ من أسهم الشركة بسعر 100 فلس للسهم الواحد. يذكر ان الشركة الكويتية للمشروعات الصناعية تمتلك 10,4٪ في شركة الصلبوخ التجارية فيما تمتلك شركة الصفاة للاستثمار وشركتها الزميلة نحو 5,7٪.

الملاءة المالية الجيدة والتوافق مع معايير "المركزي" يعززان الحصة السوقية للشركة

1,44 مليون دينار أرباح «المركز» في النصف الأول

أعلنت شركة المركز المالي الكويتي عن تحقيق صافي ربح بلغ 1,44 مليون دينار للنصف الأول المنتهي في 30 يونيو 2010، بواقع 3 فلوس للسهم، مقارنة بصافي ربح بلغ 2,18 مليون دينار بواقع 5 فلوس للسهم للفترة نفسها من عام 2009.

في هذا السياق، قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لـ «المركز» ضرار الغانم إن الملاءة المالية والتوافق الكامل لنسب ومعايير الرفع المالي والسيولة السريعة والاقتراض الخارجي الخاصة «بالمركز» مع تلك المفروضة من قبل البنك المركزي على شركات الاستثمار يعززان الحصة السوقية للشركة في مجالي إدارة الأصول وتمويل الشركات، واضاف: «اننا نتوقع فرض المزيد من الضوابط التشريعية في المستقبل القريب التي تستهدف جودة الميزانية العمومية وتنظم الممارسات المتعلقة بإدارة الاستثمارات، لذا فقد بادرنا طوعا الى تطبيق المزيد من الضوابط الداخلية التي تفوق تلك المفروضة من قبل المشرع، إيمانا منا بأهمية دور الحوكمة الذاتية، الى جانب السيولة الجيدة وخبرة فريق العمل وسجل ادائنا المتواصل خلال سنوات عملنا، في تعزيز ريادتنا في صناعة الاستثمار».

من جانبه، أفاد الرئيس التنفيذي للشركة مناف الهاجري بأن «المركز» يحافظ على مكانته كخيار مفضل للعملاء من المؤسسات واصحاب الثروات، كما أنه لايزال يدير حصة سوقية رئيسية في صناعة الصناديق الاستثمارية على صعيد منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، حيث حافظت الشركة على المركز الرابع على مستوى الخليج وعلى موقع الصدارة في الكويت من حيث حجم الأصول المدارة، مشيرا الى أن صناديق الشركة تواصل حصد الجوائز والتصنيفات المبنية على الأداء المتواصل، وانخفاض التقلبات، والحوكمة الرشيدة.

واستعرض الهاجري أنشطة وانجازات «المركز» خلال النصف الأول من 2010، وذلك في مجالات إدارة الأصول شاملة الاستثمارات المحلية والخليجية والعالمية، والخدمات المالية والتمويلية متضمنة تمويل الشركات والمشتقات المالية، بالإضافة إلى الاستثمار في قطاعات العقار، والنفط والغاز.

ضرار الغانم

إدارة الأصول
الاستثمارات المحلية والخليجية

بدأت أسواق الاسهم الاقليمية عام 2010 بشكل جيد، وذلك بدعم من تعافي الاسواق العالمية وارتفاع اسعار النفط الخام، إلا ان التقلبات بدأت تؤثر على تداولات الاسواق في الربع الثاني إثر شيوع المخاوف من تداعيات أزمة الديون السيادية في أوروبا، لذا فقد اختتم مؤشر «إم. إس. سي. آي العربي» النصف الأول من العام بنمو طفيف بلغ 0,9٪.

كما تراجع اداء سوق الكويت للاوراق المالية بشكل خاص لعدة اسباب، أهمها: الضبابية المحيطة بمستقبل الشركات المتعثرة ماليا، ومخاوف بشأن تطبيق خطة التنمية الاقتصادية، والتأخير في تطبيق قوانين هيئة سوق المال الجديدة، وارتفاع كلفة الاقتراض بالمقارنة مع اسعار فائدة الودائع وصعوبة استحصال عدد من الشركات على التمويل بالرغم من حاجتها الماسة اليه. ونتيجة لذلك، فقد أنهى مؤشر KIC تداولات النصف الاول على انخفاض طفيف بلغ 0,7٪ منذ بداية العام وذلك على أثر الانخفاض الحاد في ارباح الشركات.

وقد قام «المركز» خلال النصف الاول من 2010 بزيادة نسبة النقد في توزيع أصول محافظه وصناديقه التي تستثمر في اسواق منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بدافع تحجيم الآثار السلبية لتقلبات الاسواق، ونتيجة لتلك الخطوة، فقد انهى صندوقا «الممتاز» و«ميداف» النصف الاول على اداء ايجابي بلغ 1,6٪ و1,7٪ على التوالي، بينما سجل «صندوق المركز الاسلامي» اداء بلغ 0,25٪ مقارنة بمؤشر المدار الذي سجل اداءا ايجابيا بلغ 2,90٪، وجاء اداء «صندوق المركز الخليجي» اقل من المؤشر بما يقارب 2,41٪.

وحصل «صندوق الممتاز» على جائزة افضل صندوق اسهم على مستوى الكويت لعام 2009 من المطبوعة الاقليمية الرائدة، كما حازت ثلاثة من صناديق «المركز» على أربعة جوائز من ليبر لأفضل اداء معدل بالمخاطر خلال العام، حيث حاز «صندوق الممتاز» جائزتي افضل صندوق أسهم كويتي لفترتي ثلاث وخمس سنوات، وحاز «صندوق المركز الخليجي» جائزة افضل صندوق اسهم لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، وحاز «صندوق المركز الإسلامي» جائزة افضل صندوق أسهم كويتي إسلامي، كلاهما لفترة ثلاث سنوات، إضافة على ذلك جددت ستاندرد آند بورز تصنيفها بمرتبة A لصندوقي «الممتاز» و«الخليجي».

كما وقع «المركز» اتفاقية توزيع مع بنك الخليج، ليصبح البنك بموجبها وكيل بيع لصناديق «المركز» الاستثمارية من خلال شبكة أفرع الخدمة المصرفية المميزة لدى البنك، وذلك لتعزيز قاعدة العملاء الافراد لدى «المركز».

الاستثمارات العالمية

كان الربع الثاني من عام 2010 صعبا على اسواق المال لما شهدته من تذبذب شديد في ادائها، فقد سجل مؤشر «أم. أس. سي. آي ـ العالمي»، وهو مؤشر أسواق الأسهم العالمية، تراجعا بنسبة 10,88٪.

وعلى صعيد أسواق الدين، واصلت ازمة ديون أوروبا السيادية تفاقمها مما رفع مستوى المخاطر والتقلبات. كما ساهمت عوامل اخرى في هذا التراجع منها مخاوف بشأن التباطؤ الاقتصادي في الصين وضعف التوقعات بتعافي اقتصادي قريب.

وقد سجل فئة أطلس المتنوعة، وهو منتج المركز الرائد للاستثمارات العالمية، اداء سلبيا بلغ ـ12,14٪ وذلك كما في 30 يونيو 2010، وسجل «صندوق أطلس للاسواق الناشئة» وهو أداة استثمارية تمكن المستثمر من الاستفادة من النمو الحاصل في خمسة من القطاعات الاستثمارية الواعدة في الأسواق الناشئة وهي بالتحديد قطاعات البنية التحتية والسلع والاستهلاكي والاتصالات والزراعة، انخفاضا بلغ 12,57٪ للنصف الاول من العام.

وجاء أداء «برنامج أطلس إي تي أف» الاستثماري، الذي يستثمر في صناديق مؤشرات الأسواق المتداولة في أسواق وقطاعات استثمارية متنوعة ومختلفة، متراجعا، حيث انهى النصف الاول على اداء سلبي بلغ 9,74٪.

إلا ان صافي عوائد الاصول المدارة في «محفظة المركز للاستثمار المباشر» ارتفع بنسبة 7,75٪ بدعم من النجاح بتأمين مصادر تمويل وتوافر الصفقات.

الخدمات المالية والتمويلية
تمويل الشركات

تؤكد المعطيات الحالية على تزايد اتجاه الشركات مع نهاية العام الحالي الى بيع أصولها لتسديد ديونها والوفاء بالتزاماتها وتخفيض ديونها، وبناء على خبرة «المركز المالي الكويتي» في مجال تطوير استراتيجية العمل، واعادة هيكلة رأس المال، فقد تم اختياره من قبل عدد من الشركات الرائدة لتقديم خدماته الاستشارية، وقد نجح «المركز» في النصف الاول من العام في اتمام عمليتي إعادة هيكلة وعملية دمج واستحواذ.

وقد تراجع نشاط اصدارات السندات التقليدية والصكوك في النصف الأول من عام 2010 ليبلغ 24,2 مليار دولار، وكانت الحصة الرئيسية من الاصدارات من قبل الصناديق السيادية وجهات شبه حكومية، اي اقل من الفترة نفسها من عام 2009 بنسبة 32٪.

وقد طور «برنامج المركز للدخل الثابت» استراتيجيته من الاستثمار باقتناص الفرص ذات الارباح المرتفعة الى الاستثمار في اصدارات منخفضة المخاطر، وقد حقق البرنامج اداء بلغ 2٪ في النصف الاول من العام. ويعمل «المركز» على اطلاق صندوق للدخل الثابت.

الاستثمار العقاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تواصلت حالة الاستقرار في سوق العقار الكويتي خلال النصف الأول من العام والتي كانت قد بدأت في منتصف عام 2009، حيث حقق «صندوق المركز العقاري» عائدا إيجابيا بلغ 3,24٪ منذ بداية العام، حيث يستثمر الصندوق نسبة منخفضة من اصوله في قطاع العقار التجاري الاشد تضررا جراء الازمة، وقد واصل توزيعاته النقدية الشهرية بنسبة 7٪ سنويا، ومن المتوقع ان تسفر التوجهات الحكومية لتأجير مساحات مكتبية عن استقرار في قطاع العقار التجاري في المستقبل القريب.

وتسير المشاريع السكنية في لبنان وفق الخطة الزمنية المستهدفة للانشاءات، حيث تم بيع احد المشاريع بالكامل، بينما تم بيع وتسليم 90٪ من المشروع الآخر.

أما بالنسبة لمحفظة «أراضي» في المملكة العربية السعودية، فقد نجح «المركز» في بيع أحد العقارات المطورة والذي يمثل 25٪ من المحفظة محققا هامش ربح بلغ 26٪، وجار العمل حاليا على بيع الباقي من الأراضي المطورة.

وأطلق «المركز» برنامجا لتطوير قلل سكنية في المنطقة الشرقية للاستفادة من النقص الحاد في العرض لمنازل ذوي الدخل المتوسط في المملكة العربية السعودية، وقد تم الاستحواذ مؤخرا على قطعة أرض في جزيرة الريم في أبوظبي لمصلحة احد الصناديق بهدف تطوير شقق سكنية لذوي الدخل المتوسط. كما يدرس «المركز» حاليا عددا من المشاريع في مصر.

وعلى صعيد العقار الأميركي، من المتوقع ان تشهد قيم العقار التجاري المزيد من التراجع خلال الـ 12 الى 18 شهرا المقبلة نتيجة التعثر المالي الناتج عن قرب استحقاق رهون العقار التجاري، إلا أن التوقعات على المدى الطويل تتسم بالتفاؤل بانتعاش اسعار العقارات، وفي ظل الوضع الحالي، تركز استراتيجية «المركز» على المحافظة على رأس المال المستثمر في محفظة العقار التجاري، والعمل على استقرار معدلات الإشغال وتمديد فترة استحقاق القروض.

كما قام «المركز» باطلاق برنامج «المركز للاستثمار في الديون الأميركية المتعثرة» بإدارة شركة «مار ـ غلف»، الذراع العقارية «للمركز» في الولايات المتحدة الأميركية، وذلك للاستفادة من التراجع المؤقت في اسعار العقارات التجارية، وبدأ البرنامج نشاطه بالاستحواذ على قرضين بضمان عقارات في كاليفورنيا.

النفط والغاز

تراجعت أسعار أسهم قطاع الطاقة في جميع اسواق العالم إثر مشكلة شركة بريتيش بتروليوم المتعلقة بالتسرب النفطي في خليج المكسيك وعلامات تباطؤ التعافي الاقتصادي، وقد قلص «صندوق المركز للطاقة» انكشافه بشكل ملحوظ على الأسهم المدرجة، كما انه يدير محفظة استثماراته الخاصة بشكل نشط لتعزيز قيمة الاصول، وقد سجل الصندوق اداء ايجابيا طفيفا بلغ 0,8٪ كما في نهاية النصف الاول من عام 2010، ويقوم فريق إدارة الصندوق حاليا بتقديم خدمات تمويلية استشارية لشركات قطاع الطاقة، فيما يتعلق بعمليات زيادة رأس المال واعادة الهيكلة، حيث تؤهلهم خبرتهم في القطاع لمساعدة الشركات في تنفيذ عمليات اعادة الهيكلة، والاستحواذ، وعمليات التمويل.

«المركز» الوحيد في سوق الخيارات على مستوى المنطقة

يبقى «المركز المالي الكويتي» صانع السوق الوحيد في سوق الخيارات على مستوى دول المنطقة منذ عام 2005، ولقد تم في النصف الأول من 2010 تداول 4,750 عقود شراء في سوق الخيارات بقيمة 5,03 ملايين دينار وهو ما يمثل تراجعا بنسبة 34,66٪ في عدد العقود المباعة وبنسبة 33,50٪ في قيمة العقود المتداولة بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2009، وجاء هذا التراجع نتيجة لحالة الضعف العام التي يمر بها سوق الكويت للأوراق المالية، وانخفاض حجم التداولات في السوق.

خلال اجتماع اتحاد المصارف مع 10 بنوك أجنبية عاملة في السوق المحلي

المرزوق: البنوك الأجنبية مستعدة للمشاركة في تمويل خطة التنمية

عقد اتحاد مصارف الكويت اجتماعا بحضور البنوك الاجنبية العاملة في الكويت وذلك لمناقشة الامور التمويلية الخاصة بالخطة التنموية ومدى استعداد البنوك الاجنبية للمشاركة في تمويل هذه المشاريع الحيوية بالتعاون مع البنوك الكويتية.

وبهذه المناسبة، صرح رئيس الاتحاد حمد المرزوق بأن البنوك الاجنبية اكدت خلال الاجتماع استعدادها الكامل للمشاركة في تمويل هذه المشاريع ودعم العملية التنموية وتسخير الموارد المالية والبشرية والتقنية جنبا الى جنب مع البنوك المحلية وبما يضمن نجاح هذه المشاريع المهمة.

وانتهى الاجتماع الى التأكيد على التنسيق بين البنوك المحلية والاجنبية العاملة في الكويت لضمان نجاح وسائل التمويل المختلفة مثل القروض المشتركة وادارة اصدار السندات وغيرها في دعم المشاريع والشركات التنموية.

الجدير بالذكر ان البنوك الاجنبية العاملة في الكويت التي حضرت الاجتماع عددها 10 بنوك وهي: سيتي بنك، بنك اتش اس بي سي، بنك البحرين والكويت، بنك ابوظبي الوطني، بنك الراجحي، بنك مسقط، بنك قطر الوطني، بنك الدوحة، بنك المشرق وبي.ان.بي باريباس، علما ان اجمالي عدد البنوك الكويتية والاجنبية العاملة في الكويت هو 21 بنكا.

حمد المرزوق

نهاية أغسطس والشركة رفعت الطاقة الإنتاجية إلى 3 ملايين برميل يومياً

الرشيد لـ «الأنباء»: «نفط الكويت» تطرح مشروع بناء مركز تجميع بنظام الإنتاج المبكر

أحمد مغربي

توقع رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة نفط الكويت سامي الرشيد أن ترتفع الطاقة الإنتاجية للشركة إلى 3 ملايين برميل من النفط يوميا لتصل بذلك الطاقة الإنتاجية للكويت ككل إلى 3,3 ملايين برميل اذا ما أضفنا إنتاج شركة نفط الخليج من المنطقة المقسومة مع المملكة العربية السعودية.

وقال الرشيد في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان وصول الطاقة الإنتاجية لنفط الكويت إلى 3 ملايين برميل يوميا يعد مؤشرا جيدا نحو مضي الكويت قدما لتنفيذ استراتيجية 2020 والعمل بها لـ 2030 وهو إنتاج 4 ملايين برميل من النفط يوميا.

وكشف الرشيد عن نية الشركة طرح مشروع بناء مركز تجميع في شمال الكويت سيكون بنظام الإنتاج المبكر قبل نهاية شهر أغسطس الجاري، مشيرا الى أن المركز الجديد سيكون للنفط الخفيف. وبين الرشيد أن الشركة نجحت خلال الشهور الماضية في توقيع عدة عقود كان اهمها مشروع إنشاء خطوط أنابيب نفط وغاز في ميناء الأحمدي إلى محطتي الصبية والدوحة لتوليد الطاقة الكهربائية بالإضافة إلى مشروع لإنشاء محطة ضخ وخطوط أنابيب نفط وغاز في ميناء الأحمدي. وأوضح الرشيد أن الشركة ماضية في مشاريعها التي أعلنت عنها ولا يوجد توقف في المشاريع وإذا كان هناك أي تأخير في طرح المشاريع فهو من باب إعداد الدراسات الفنية والمالية للمشروع ليكون متكاملا ولا يشوبه أي تأخير في المستقبل. وبالنسبة لإنتاج الشركة من النفط الثقيل قال الرشيد ان نفط الكويت لاتزال عند الخطة الموضوعة لإنتاج 60 ألف برميل يوميا في 2015 من شمال الكويت.

سامي الرشيد

بهدف حماية بعض الشركات وخاصة التكافلية من الإفلاس

بهبهاني لـ «الأنباء»: نحتاج إلى هيئة مستقلة للإشراف والرقابة على قطاع التأمين

شريف حمدي

مع استمرار الأوضاع الصعبة التي تعيشها كثير من شركات التأمين التكافلي في الكويت والتي تتمثل في إيقاف بعض هذه الشركات عن إصدار وثائق تأمين عن السيارات بعد ان عجزت عن سداد مطالبات مالية قديمة مستحقة عليها، فضلا عن قيام وزارة التجارة والصناعة مؤخرا بإلغاء تراخيص عدد من شركات التأمين قبل إشهارها رسميا، تزداد المخاوف من اقتراب خطر الإفلاس من شركات القطاع.

وحول الأسباب التي أدت إلى تفاقم مشكلة بعض شركات التأمين التكافلي ومشاكل قطاع التأمين بشكل عام وسبل علاجها، اكد استاذ التأمين والعلوم الاكتوارية بجامعة الكويت د.محمود بهبهاني لـ «الأنباء» أن سبب مشكلة شركات التأمين التكافلي التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية تكمن في انها تتبع قانون التأمين التكافلي الذي يلزم هذه الشركات بتوزيع الأرباح التي تحققها على المساهمين في كل سنة مالية وكذلك مشترون البوالص التأمينية والذين تعاملهم هذه الشركات معاملة المساهمين، وهو الأمر الذي يشكل ضغطا على هذه الشركات ويجعلها تمر بضائقة مالية وذلك مقارنة بالشركات غير التكافلية. وقال ان ما يزيد من معاناة بعض شركات التأمين التكافلي هو أن الشركات غير التكافلية تعوض أصحاب البوالص الذين لم يتعرضوا لأضرار تتطلب دفع مبالغ تعويضية وذلك بتخفيض قيمة القسط البوليصي للوثيقة عند التجديد في العام التالي وهو ما يزيد من الحصة السوقية لهذه الشركات مقارنة بالشركات التكافلية.

وحول سبل معالجة أوضاع قطاع التأمين بشكل عام ومنها شركات التأمين التكافلي، قال بهبهاني انه تم تشكيل لجنة عام 2005 وكنت عضوا بها، وكانت منوطة بإعداد مشروع قانون تأمين هدفه مساعدة وحفظ حقوق المساهمين وتطوير القطاع بشكل عام ومعالجة أوجه القصور التي تعتري القانون المعمول به منذ عام 1961، مشيرا الى انه رغم تقديم مشروع قانون متكامل في ذلك الحين إلا انه لايزال حبيس الادراج في مجلس الأمة منذ عام 2005. وأشار بهبهاني الى ضرورة نفض الغبار عن هذا المشروع والعمل على إقراره مع إجراء تعديلات عليه بما يتلاءم مع المستجدات التي طرأت، لافتا الى انه يجب ان يكون الى جانب القانون هيئة عامة للإشراف والرقابة على التأمين في الكويت، مشيرا الى ان مثل هذه الهيئة ستكون بمثابة الرقيب على أداء هذه الشركات بهدف الحفاظ على مقدرات شركات التأمين بشكل عام والتكافلية على وجه الخصوص وحمايتها من الافلاس.

وذكر ان بعض شركات التأمين الكويتية يمكن ان تفلس في ظل عدم الرقابة الجيدة من الدولة، لافتا الى ان الافلاس ليس بعيدا عن أي شركة متعثرة في أي قطاع بما فيها قطاع التأمين.

د. محمود بهبهاني

6 حلول لمعالجة أوضاع قطاع التأمين

1 ـ تطبيق قانون التأمين المعد عام 2005.

2 ـ إنشاء هيئة مستقلة للإشراف والرقابة على قطاع التأمين.

3 ـ تطبيق التأمين الإجباري على بعض قطاعات الدولة وسيارات الحكومة.

4 ـ تشجيع التأمين على دخل الأسرة من خلال بوليصة تأمينية تصرف في حال وفاة عائل الأسرة، وذلك بهدف زيادة إيرادات شركات التأمين.

5 ـ يجب أن تبادر شركات التأمين إلى إعادة تسعير التأمين الشامل للسيارات بناء على السيرة الذاتية للسائق.

6 ـ إنشاء شركة «انشورس نت» بهدف إتاحة الفرصة لشركات التأمين للإطلاع على تاريخ الحوادث لطالب التأمين، وهو ما يساعد الشركات في التوصل إلى تسعير مناسب للمؤمن عليه.

«مشاريع» تستأثر بـ 44٪ من إجمالي الملكيات بما يعادل 542 مليون دينار

«الجمان»: 32 شركة استثمارية تمتلك 84 حصة رئيسية في شركات مدرجة بقيمة 1,2 مليار دينار

قال تقرير مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية في تحليل مختصر للملكيات المعلنة لشركات الاستثمار في الشركات المدرجة كما في 2010/8/5 إن 32 شركة استثمارية تمتلك 84 حصة رئيسية موزعة على 71 شركة مدرجة بقيمة إجمالية تبلغ 1,238 مليار دينار، وتستأثر «مشاريع» بـ 44٪ من إجمالي ملكيات شركات الاستثمار في الشركات المدرجة بما يعادل 542 مليون دينار موزعة على 4 شركات مدرجة.

وأوضح التقرير أن «ايفا» تأتي في المرتبة التالية ـ ولو بفارق واسع ـ بملكيات معلنة في 3 شركات مدرجة بقيمة تبلغ 165 مليون دينار كما في 2010/8/5، وتتقارب «تمدين أ» و«عارف» في قيمة ملكياتهما المعلنة في الشركات المدرجة بمبلغ 84 و82 مليون دينار، أي ما يعادل 7٪ لكل منهما من إجمالي القطاع.

تجدر الإشارة إلى أن 19 شركة مدرجة في قطاع الاستثمار ليس لديها ملكيات معلنة في شركات مدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية، وذلك بما يعادل 37٪ من شركات القطاع البالغ عددها 51 شركة، والتي تضم 16 شركة موقوفة عن التداول حاليا، وهو ما يمثل 31٪ من شركات القطاع، كما نود أن نشير إلى ان مصدر المعلومات الأساسي للتحليل المختصر أعلاه هو الموقع الإلكتروني لسوق الكويت للأوراق المالية.

6 بنوك تملك حصصاً في 23 شركة مدرجة

قال «الجمان» انه أخطأ في تقريره المنشور في صحف الجمعة 20 الجاري والخاص بأن «6 بنوك من 9 بنوك مدرجة تمتلك 3 حصص في شركات مدرجة أخرى». والصحيح، ان البنوك تمتلك 23 حصة في شركات مدرجة أخرى وليس 3 حصص، لذا، لذا اقتضى التنويه.